بتصور تعليق العبد اياها بالفعل قبل وجودها لكن لما اطردت العادة الالهية بخلق
الاختيار المرتب عليه صحة قصد الفعل والترك وبخلق القدرة عقب هذا القصد
عند مباشرة الفعل سواء كان ذلك كف النفس او غيره كيف كان وجودها عند مباشرة
متحقق الوقوع بحسب اطراد العادة فصح تعلقها بالفعل المباشر باعتبار قصده
لتحقق وجودها عند الشروع فيما اذا تقرر ذلك ظهر ان تعلق قدرة العبد تعلقها بالشرط
هو الكسب الذي هو مناط الثواب والعقاب وهذا التحقيق لايق بكلام المص فيما بعد
لكني رايت تقديمه هنا ليظهر ارتباطه بكلام الخصم وكونه رداً له وفيه مع ذلك مزيد توضيح
يقرب به فهم الكسب عند الاشعري وبالله التوفيق واعلم ان قول المص هنا لوجوب تخصيص
تلك النصوص بافعال العباد قد يتوهم مناقضته لقوله فيما سبق فوجب تخصيص فيما
سبق جعل النصوص العامة خاصة بما سوى افعال العباد الاختيارية وان ذلك
هو المقصود منها بالحكم والمراد هنا ان ذلك التخصيص حصل بسبب اخراج افعال
العباد الاختيارية فان النظر فيها والفرق بينها وبين الافعال الاضطرارية ادى
الى ذلك التخصيص والباء هنا للسببية وفيما سبق صلة التخصيص وبالله التوفيق
وما قيل لبينا ان الفعل مكسوب للعبد يتعلق به قدرته لا على وجه التاثير ومخلوق
لله تع يتعلق به قدرته على وجه التاثير ايجاد الحركة برفعها ايجاد مبتداء وقوله غير
الحركة خبره والجملة وما بعدها هو المقول وهو بدل من ما قيل وما مبتدا خبره
قوله فيما بعد فاجنبي والمعنى ان ايجاد الحركة غير الحركة نفسها بلا شك فالايجاد
هو فعل الله تعالى والموجود وهو الحركة فعل العبد والعبد موصوف حتى يشتق له
اي للعبد منه اسم المتحرك وليس يشتق للموجد اسم من متعلق فعله فلا يقال لموجد البياض
في غيره ابيض ولا لموجد السواد في غيره اسود ولا لموجد الكلام في جسم متكلم
لكما [illegible] في محله بخلاف من قام به البياض ونحوه كالسواد والكلام اذ يشتق له منه
اسم فيقال له ابيض واسود ومتكلم وقوله فاجنبي هو خبر ما كما مر يعني ان مقول
قيل اجنبي عما نحن فيه وهو التعلق لا على وجه التاثير اذ لا يتعرض هذا القول الا

النصوص بما سوى افعال العباد الاختيارية وفيما سبق منا [?] لان المراد بالتخصيص [?]

الا لكونه اي العبد متصفا بالوصف من البياض والسواد والكلام ونحوها عند ايجاد غيره
اياه فيه اي ايجاد غير العبد ذلك الوصف في العبد وهذا اي اتصاف العبد بالوصف
الذي اوجده غيره فيه لا يوجب دخوله اي الوصف تحت اختياره بحيث يتوقف
وجوده على اختيار العبد فضلا عن تعلق قدرته اي العبد به اي بذلك الوصف فلم
يفد المقول المطلوب وهو اثبات تعلق قدرة العبد لا على وجه التاثير والايجاد
فان قيل في اثبات تعلق قدرة العبد لا على وجه التاثير قام البرهان من العقل والنقل
كما تقدم في صدر هذا الاصل على وجوب كون كل موجود صادرا عن قدرته تعالى ابتداء
بلا واسطة وقام البرهان ايضا من العقل على وجوب تعلق قدرة العبد بافعاله
الاختيارية للعلم الضروري بالتفرقة بين حركته صاعدا وساقطا بان حركته صاعدا
اختيارية وحركته ساقطا اضطرارية فنقول بهما اي بالامرين الذين قام البرهان
على كل منهما وانا لم نعلم حقيقة كيفية هذا التعلق وهو الثاني منهما فانه اي علم كيفية
هذا التعلق غير لازم لنا اذ لسنا متعبدين بمعرفة مثل حقيقة كيفية قلنا في الجواب
حاصل هذا الذي قرر نحوه اعتراف بان العلم الضروري بتعلق قدرة العبد هو
بحركته صاعدا امر ثابت لا ارتياب فيه ثم بعد اعترافكم بذلك ادعيتم انه اي الثابت
الجاء اي كونه على خلاف المعقول من معنى تعلق القدرة بمقدورها من كونه بلا تاثير
وايجاد لا ندري على اي وجه هو ملجئ وحل هذا التركيب ان قوله الجاء فعل ماض فاعله
قوله امر ملجئ وقوله من معنى متعلق بالمعقول وقوله من كونه بلا تاثير بيان لقوله
خلاف اي ثم ادعيتم ان الجاكم ملجئ الى القول بكون تعلق قدرة العبد بالفعل على وجه
يخالف ما يعقل من معنى تعلق القدرة بمقدورها وذلك الوجه الذي الف هو ان يتعلق
قدرة العبد بلا تاثير منه وايجاد للمقدور وانكم لا تدرون كيفيته وذلك التعلق هو
والعطف في قوله وايجاد تفسيري وذلك الملجئ هو برهان وجوب استناد كل الحوادث
الى القدرة القديمة بالايجاد وقد تقدم نقضها في صدر هذا الاصل وهو اي ما ادعيتموه
من انه الجاكم الى ذلك البراهين المشار اليها غير صحيح فان تلك البراهين انما تلجي لو

اي قلتم لا ندري

فاعله

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)